خلال ندوة زراعية

وزير الزراعة يدعو إلى انشاء جمعيات متخصصة في إنتاج البطاطا

بغداد / رياض القره غولي

يعد محصول البطاطا واحداً من المحاصيل الاستراتيجية الغذائية الخمسة في العالم وهو أكثر المحاصيل الغذائية انتاجا وتنتشر زراعته على نحو واسع في المناطق المعتدلة أو الباردة من العالم. والبطاطا مصدر رخيص للطاقة لاحتوائها على نسبة عالية من المواد الكاربوهيدراتية علاوة على احتوائها على بعض الفيتامينات مثل فيتامين س و بي واحد.

واشارت الدراسات الزراعية إلى زيادة الاقبال في العراق في السنوات الاخيرة على استهلاك البطاطا اذ اصبح من غير الممكن الاستغناء عنها في أي مطبخ عراقي، وان الظروف البيئية السائدة في العراق ملائمة لزراعة هذا المحصول الذي تصلح زراعته في الترب المزيجية والمزيجية الرملية بعد تسميدها بالكميات الكافية وتقف في مقدمتها الاسمدة النايتروجينية والفوسفورية والبوتاسية إلى جانب مختلف العناصر النادرة.

باحثون: عدم توفير تقاوى البطاطا الجيدة وراء ارتفاع كلف الانتاج وانخفاض الانتاجية في العراق

ولذلك فقد عقدت وزارة الزراعة ندوة متخصصة لزراعة البطاطا بهدف النهوض بانتاجها واستخدام جميع الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة ابتداءاً من التاكيد على اختيار الاصناف الجيدة والناجحة مروراً بتحضير التربة وزراعة الكميات المناسبة بالطريقة الميكانيكية المفضلة ومكافحة الادغال والحشرات والامراض بالوسائل الحديثة وضمان سرعة خزن الانتاج بالمخازن المبردة أو ايصاله إلى مراكز البيع بانتاج عالٍ ونوعية جيدة.

واكدَ وزير الزراعة علي حسين البهادلي خلال الندوة اهمية استخدام تقاوى البطاطا ذات النوعيات الجيدة لتغطية حاجة السوق العراقية منها باعتبارها مصدراً غذائياً مهما للمواطن العراقي. ودعا إلى تشكيل جمعيات متخصصة بانتاج وتسويق هذا المحصول تتولى استيراد تقاوى البطاطا واستخدام الطرق العلمية في الزراعة وانشاء مخازن مبردة له.

واشار مدير ابحاث مشروع انتاج تقاوى البطاطا الدكتور عصام محمد علي في محاضرة له خلال الندوة، إلى ان البطاطا تعتبر من المحاصيل الغذائية المهمة في العالم وقد تطور انتاجها في العراق بشكل واضح خلال الثلاثين سنة الاخيرة وازدادت المساحة المزروعة وتضاعفت كمية الحاصل.

وذكر الباحث انه بالرغم من تطور التكنولوجيا الزراعية والتقدم العلمي لرفع كفاءة الانتاج الزراعي ظل انتاج محصول البطاطا منخفضاً بصورة واضحة عما تنتجه المساحات في الدول المتقدمة زراعياً وقد كان نتيجة لضعف الانتاج اللجوء إلى زيادة المساحات المزروعة من البطاطا لمواجهة زيادة الاستهلاك مما ادى إلى زيادة احتياجها من تقاوى البطاطا وزيادة كلفة الانتاج لارتفاع الاجور وزيادة اسعار مستلزمات الانتاج الأخرى مثل التقاوى والاسمدة الكيمياوية والمبيدات والآلات الزراعية، لكن العائق الاكبر والمؤثر في رفع كلفة الانتاج وانخفاض كمية المحصول هو عدم توفير التقاوى الجيدة من خلال الاصناف المناسبة في الوقت المناسب وارتفاع اثمان تلك التقاوى عاماً بعد آخر.

واوضح الباحث ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية كانت قد وضعت دراسة تفصيلية لمشروع انتاج تقاوى البطاطا والاساس المعتمد في العراق لسد حاجة العراق والدول العربية، وقد اختارت سهل بنجوين لانتاج تقاوى الاساس وسهل شهرزور لانتاج التقاوى المعتمدة في السليمانية وحددت المناطق المرتفعة والتي تتمتع بجو بارد وظروف مناخية تناسب انتاج تقاوى البطاطة في اربيل ونينوى ودهوك أيضاً.

وقد اوصت اللجنة في حينها بانشاء مركز عربي دائم لابحاث البطاطا في السليمانية على غرار المركز الدولي للبطاطة (CIP) الذي انشأته الولايات المتحدة الاميركية بليما عاصمة بيرو يكون تابعا للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والذي يختص بدراسة تربية اصناف جيدة من البطاطا والعوامل المؤثرة في انتاج تقاوى البطاطا وتحديث طرق الكشف عن الامراض وانتاج تقاوى محسنة بالاضافة إلى الدورات التدريبية والتفتيش الحقلي، بيد ان هذا المشروع لم يتحقق بسبب الحروب. وبعدها قام مركز اباء للابحاث الزراعية بانشاء مشروع انتاج تقاوى البطاطا عام ١٩٨٩ ضم مختلف الكوادر العلمية والفنية وعمل في اتجاهين رئيسين اولهما انتاج تقاوى محسنة محلياً من خلال الزراعة النسيجية والاستيراد لانتاج تقاوى الاساس والمعتمدة ويقوم مشروع انتاج تقاوى البطاطا باستيراد التقاوى من الرتب العليا SE أو E من خلال تشكيل لجنة من مختلف الاختصاصات لوضع الضوابط والشروط المتعلقة بالتقاوى.

وزيادة حقول الشركات المنتجة لهذه التقاوى والتعاقد مع المزارعين المتخصصين بزراعة وانتاج التقاوى وتشكيل فرق التفتيش الحقلي والتنسيق مع الهيئة العامة لفحص وتصديق البذور بالاضافة إلى مجمل النشاطات المتعلقة بتربية وتحسين البطاطا والتي تشمل تقييم وتربية اصناف جيدة واجراء تجارب مقارنة وتقييم الاصناف الجيدة (الاعتماد) وتربية وتحسين البطاطة (التهجينات) وزراعة البذور واجراء الانتخاب الفدري والاصناف الواعدة وورش العمل وفعاليات يوم الحقل.

بعدها القى الدكتور عدنان ناصر مطلوب من الشركة العامة للبستنة والغابات محاضرة عن عمليات القلع والتعبئة والشحن والتخزين لتقاوى البطاطة في العراق قال فيها ان البطاطا في العراق تزرع لاغراض انتاج التقاوي خلال الزراعة الربيعية فقط وفي المناطق الشمالية والغربية من القطر وخاصة في محافظات نينوى والتاميم والانبار. وتزرع التقاوى في النصف الثاني من شهر شباط والى منتصف شهر آذار وقد تمتد الزراعة إلى نهاية شهر آذار نتيجة لتساقط الامطار وزيادة رطوبة التربة.

في الهم الاقتصادي

برامج الخصخصة بين الوسيلة والهدف

حسام الساموك

ما زالت مناقشات الاخذ بمشاريع الاستثمار الاجنبي محط اهتمام العديد من الندوات والحلقات الدراسية والانشطة التي تشهدها المؤسسات الاكاديمية ومراكز البحوث المختلفة برغم المحاذير التي يتذرع بها المستثمرون الاجانب في موضوعة الهواجس الامنية ومتطلبات ايجاد بيئة تضمن سلامة المواقع الاستثمارية المعتمدة.

وحين نطالع الافكار الجاهزة التي يروج لها الداعون لتوفير كل مستلزمات دخول الرساميل الوافدة عبر برامج الخصخصة في شتى توجهات المشروعات متعددة الاغراض، تدهشنا بالضرورة الدعوات التي تعد الخصخصة هدفا بحد ذاته بما يبشر بالمنجزات الاقتصادية الكبرى ويحقق النقلة النوعية الفائقة في حياة المجتمعات التي تاخذ بها من دون الايمان المسبق باهمية اعتبار الخصخصة احدى وسائل الاصلاح الاقتصادي ، من خلال اقرار الجهة القائمة على المشروعات الصناعية أو الزراعية بعدم جدوى مشروع أو مجموعة مشاريع معينة، لاسباب متنوعة، مثل سوء ادارة القطاع العام أو تفشي السياسات البيروقراطية فيها وغيرها من المبررات التي تحول دون تطوير الياتها وتلبيتها لمتطلبات تقدمها وتحديث منتجاتها.

فالخصخصة اذن، احدى المعالجات القادرة على تحقيق الاصلاح الاقتصادي ومجابهة التحديات التقنية، يمكن ان ترفد باساليب وسياسات لاحقة تكفل تطبيق التطلعات والطموحات الوطنية في مجابهة المشكلات الاقتصادية والمعوقات المختلفة.

من هذا المنطلق يمكن ان تتعامل منشآتنا الانتاجية في شتى توجهاتها مع آليات الخصخصة جنبا إلى جنب مع سياقات بديلة اخرى لتعزيز اداء التشكيلات المتنوعة في ميادين الزراعة والصناعة والخدمات، مثلا يتيسر لنا ان نتجاوب مع مشروعات الاستثمار الوطني والاجنبي على السواء، من خلال دراسة كل مشروع على حدة لتبين متطلبات النهوض به وتعزيز منتجاته وتحديثها فيما إذا كانت التمويلات الاجنبية هي السبيل الكفيل باستنهاض قدراته الفنية والتقنية.

ان اعتماد برامج الخصخصة، والتعامل مع مشروعات الاستثمار الاجنبي لا بد في هذه الحالة ان تحدد وفق ظروف المشاريع التي تستجيب لمثل هذه الانماط من البرامج لا ان يتم اقحامها بشكل قسري لتتحول فيما بعد إلى اعباء تلحق الضرر باقتصادنا الوطني تماما كما شهدت تجارب دول عديدة تلك الانماط من السياسات الاقتصادية التي اقحمت في برامج الخصخصة والاستثمارات الاجنبية لتعطيل تدفقات منتجاتها الوطنية وتحويلها إلى اسواق استهلاكية لمنتجات الاخرين.

خبير في البنك المركزي العراقي :

ضرورة تأسيس هيئة مستقلة لتنمية المشروعات الصغيرة

بغداد / كريم الحمداني

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان حيث تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية، وبالتالي فانها تساهم في امتصاص اعداد كبيرة من الايدي العاملة والتخفيف من البطالة، كما تلعب دوراً مهماً في زيادة المهارات الفنية للعاملين فيها.

الخبير في البنك المركزي العراقي بدر غيلان تحدث لـ (الحدث الاقتصادي) عن هذا الموضوع المهم بقوله: لا يوجد تعريف متفق عليه للمشاريع الصغيرة، فهناك دراسة اعطتنا أكثر من خمسين تعريفاً لهذه المشاريع اجريت في (٧٥) دولة فهي قد تبنى على المعيار الخاص برقم المبيعات أو عدد العاملين أو معيار رأس المال ودرجة التخصص والمستوى التكنولوجي وغير ذلك الا ان صندوق النقد الدولي وضع معياراً يستند إلى العمالة المستخدمة في المشروع من اجل تحديد حجمه باعتبار ان هذا المعيار يتسم بالبساطة والسهولة عند المقارنة بين المشروعات المختلفة وأضاف قائلا:

اما في العراق فانه لغاية عام ١٩٨٢ كانت المنشآت الصغيرة هي التي تستخدم اقل من عشرة اشخاص وابتداء من ١٩٨٣ اعتبرت منشآت صغيرة تلك التي تستخدم اقل من عشرة اشخاص واستثماراتها اقل من مئة الف دينار.

واوضح غيلان ان المشروعات الصغيرة وخاصة في البلدان النامية تواجه مشاكل وصعوبات كثيرة تقف امام قيامها وتطورها لعل من بينها المشاكل المتعلقة بالتقويم من قبل المؤسسات المالية والمصرفية المانحة للائتمان وضعف النواحي الادارية والانتاجية والتسويقية والقانونية والتشريعية وضعف التخطيط والافتقار إلى الدراسات العلمية والخدمات الاستشارية وارتفاع نسبة الفوائد المفروضة على القروض وتركيز الكثير من الدول على المشاريع الكبرى وخاصة النامية منها وبالنظر للدور المهم لهذه المشاريع فقد حظيت باهتمام ملموس من مختلف الدول الصناعية والكثير من الدول النامية لما تحتله من نسبة كبيرة من صناعاتها الوطنية وتشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة مما دفعها لتاسيس العديد من الاجهزة المختصة للعمل على دعمها وتطويرها حيث ان هذه الصناعات تعتبر خط الدفاع الاول لحماية الاقتصاد القومي في حالة حدوث انهيارات مفاجئة للصناعات الكبرى فضلا عن انها بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة أو تقنيات معقدة مما يجعل تخصصها في مجال محدود والسيطرة عليها في متناول اليد.

واشار إلى دور هذه المشروعات في برامج التنمية بقوله: ان الصناعات الصغيرة لعبت دوراً لا يستهان به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على التراث المحلي والصناعات الشعبية في الوطن العربي ولهذا الغرض فقد بادرت إلى تاسيس العديد من المصارف المتخصصة لتمويلها اما في العراق فانه حتى بداية تأسيس الحكم الوطني لم تكن قد اقيمت أي صناعة وطنية أو معمل ميكانيكي حديث، مؤكدا فشل كل المحاولات العديدة التي بذلت بعد تلك الفترة لاسباب مختلفة لذلك فقد اقتصر النشاط الصناعي البسيط على الصناعات الحرفية واليدوية حتى عام ١٩٣٥ حينما تأسس اول معمل ميكانيكي لانتاج الغزل والنسيج الصوفي غير ان قيام المصرف الصناعي الذي انشطر عن المصرف الزراعي عام ١٩٤٠ ساعد على تأسيس العديد من المشاريع الصناعية مما يعتبر بداية لظهور القطاع الصناعي المختلط في العراق، موضحا ان دور المصرف الصناعي قد تنامى في دعم الصناعات الصغيرة بعد زيادة الموارد المالية اثر توقيع اتفاقية مناصفة الارباح مع شركات النفط عام ١٩٥١ وتاسيس مجلس الاعمار الذي اخذ على عاتقه اعداد وتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية والزراعية فضلا عن تشريع قانون جديد للمشروعات الصناعية ليحل محل القانون القديم الذي صدر عام ١٩٢٠ وبعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وتأسيس وزارة الصناعة فقد تزايد النشاط الصناعي بوتائر اعلى مما ساعد على تاسيس مجموعة مهمة من المشروعات لمختلف المجالات.

واكد الخبير الاقتصادي غيلان ان النشاط الصناعي قد تعرض إلى ضربة كبيرة اثر صدور قرارات التاميم عام ١٩٦٤ وبرغم ذلك الا انه استعاد بعضا من عافيته بعد زيادة الموارد النفطية نتيجة لتصحيح الاسعار عام ١٩٧٣ حيث استطاع النشاط الصناعي الخاص ان يحتل مساحة غير قليلة من النشاط الاقتصادي في العراق زادت توسعا بعد صدور قرارات عام ١٩٨٧ التي حولت العديد من المشروعات الصناعية الحكومية إلى ملكية النشاط الخاص عن طريق البيع والمشاركة لذلك فقد صدرت في تلك الفترة العديد من التشريعات وخاصة بعد صدور قرار مجلس الامن الدولي بفرض الحصار على العراق عام ١٩٩٠ وكان اخرها تشريع قانون الاستثمار الصناعي للنشاط الخاص والمختلط رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ وبالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي الا ان تلك الاجراءات ساهمت في زيادة عدد المنشآت الصغيرة والحرفية حيث تضاعف عددها في العقد الاخير من القرن الماضي اذ ازدادت من (٤٠٣٩٨) في عام ١٩٩١ إلى (٨٣٠٠٦) عام ٢٠٠٠ .

وبين غيلان ان العديد من الجهات ذات العلاقة قد ساهمت في دعم المشروعات الصغيرة والحرفية والتي تتمثل بالمصارف الاختصاصية والتجارية وصندوق التنمية واتحاد الصناعات العراقي حيث مدت هذه الصناعات كلا في مجال اختصاصه يد العون لمساعدة تلك المشاريع على النهوض والتقدم برغم الصعوبات التي كان يمر بها العراق بسبب مشاكل الحصار، وبرغم انه لا يمكن الحصول على احصائيات خاصة بكمية الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة من قبل الجهاز المصرفي بصورة خاصة الا انه يمكن ايراد بعض الاحصائيات التي تدلل على تضاعف الائتمان الممنوح من المصارف للمشاريع الصناعية بصورة عامة موضحاً ان المعلومات الميسرة تشير إلى ان حجم الائتمان النقدي والتعهدي والاستثماري والممنوح خلال الفترة ١٩٧٩ -١٩٩٩ قد تزايد من (١١٣٤٨٥) مليون دينار عام ١٩٩٧ إلى (١٥٢٨٣٧) مليون عام ١٩٩٨ ، ثم ارتفع إلى (٢٢١٤٢٢) مليون دينار عام ١٩٩٩، مشيراً إلى ان دعم المشروعات الصغيرة والحرفية يتلطب اتخاذ العديد من الاجراءات القانونية والادارية والمالية من قبل الجهات ذات العلاقة ولعل من بين هذه الاجراءات تاسيس هيئة مستقلة لتنمية المشروعات الصغيرة والحرفية مع تقديم التمويل اللازم لاصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية ومشاركة الجهاز المصرفي في بناء مجمعات صناعية في مختلف انحاء القطر واعادة النظر في مستويات اسعار الفائدة المصرفية المفروضة على القروض والتسهيلات مع اعطاء الافضلية للمشاريع الصغيرة والحرفية التي تقام في المناطق الريفية المختلفة وتشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الاهلية الخيرية والتجارية على تاسيس المشروعات الصغيرة والحرفية والنظر في امكانية تاسيس شركات استثمار وطنية خاصة لاقامة المشروعات الصغيرة والحرفية مع منح الدعم الجزئي للقروض من خلال تحمل الدولة بعض تكاليف القروض المخصصة للمشاريع وقيام الاجهزة المصرفية بتقديم ما يمكن اعتباره خدمة فنية بهدف تذليل المشاكل والعقبات التي تقابل المستثمر الذي يبحث عن فرصة للاستثمار في هذا المجال والاستفادة من تجربة التمويل التاجيري من المصارف التجارية وكذلك المصارف الإسلامية اضافة إلى تشجيع انشاء المجمعات للمشاريع الصغيرة والحرفية من اجل زيادة قدرتها التنافسية وتقديم الحوافز الضريبية لها.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

شركـــــة الخياطـــــة تعقب!

وصلنا التعقيب التالي من شركة الخياطة الحديثة رداً على تعرضنا لها في متابعة سابقة لواقع العمل فيها، ونزولاً عند طلبها في نشره وفق مبدأ حرية الرأي نعرض نص الرد:

إلى / جريدة (المدى) الغراء
م / مؤسساتنا الانتاجية ومهمات مجابهة الاغراق

تحية طيبة:

نزجي الشكر والثناء للكاتب القدير السيد حسام الساموك على كلمته المنشورة بالعنوان اعلاه في العدد الصادر بتاريخ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٥ من جريدتكم الغراء. لقد تناول في كلمته ظاهرة بالغة الخطورة والاهمية في الاوضاع الاقتصادية الراهنة ومن المؤسف انها لا تنال أي اهتمام من الجهات المعنية والقادرة على معالجة السلبيات المتفاقمة التي قد توصل الاوضاع السائدة في مؤسساتنا الانتاجية إلى حد يستعصي معه أي علاج وحينئذ تكون الكارثة لا سمح الله.

اننا نؤيد كل كلمة وردت في المقال الذي تناول مؤسستنا (شركة الخياطة الحديثة) بالنقد لانها اتجهت نحو ممارسة دور تسويقي للبضائع المستوردة بدل تعزيز دورها الرائد الذي ادته طيلة سنوات عديدة بكفاءة سواء في تجهيز المواطنين بما يحتاجون من الالبسة بنوعيات جيدة واسعار مناسبة أو تجهيز مختلف الجهات الحكومية وفي مقدمتها القوات المسلحة.

ان الشركة تستخدم أكثر من خمسمئة عامل حاليا وهي مستمرة في صرف اجورهم الاعتيادية على الرغم من تدني الانتاج فيها إلى حد كبير وهي تحتفظ بهم على امل ان تثمر جهودها ومتابعتها للجهات التي تحتاج منتجات الشركة وتستجيب لعروضها بتجهيزها باحتياجاتها مباشرة كما فعلت بكل كفاءة في السنة الماضية ونالت الرضى والاستحسان وحتى يتحقق هذا الامل وتبدأ ماكنة العمل في الشركة بالدوران وجدت الشركة المصلحة في استغلال امكاناتها من يد عاملة وخبرة ومعرض بتسويق منتجات جيدة مستوردة لتغطية جزء من نفقاتها الثابتة ولم تر ضيرا في ذلك مع السعي الدؤوب للحصول على عقود تجهيز.

اننا بهذه المناسبة نذكر بالمشاكل والمعوقات العديدة التي تواجهها صناعاتنا الوطنية التي بات الجميع من مسؤولين وغيرهم يدركونها ويقدرون وخامة النتائج التي ستترتب عنها ان لم تتخذ مبادرات ومعالجات جادة وسريعة. في هذا المجال نسمح لانفسنا باعتبارنا معنيين مباشرة بالموضوع بالمساهمة ببعض الافكار لما نحسبه خطوات ضرورية نحو انقاذ الموقف وخدمة مستقبل الصناعات الوطنية في مختلف نشاطاتها وعلى الوجه الاتي:

١. توفير الامن والاستقرار. وخاصة الانفلات الحاصل في معامل بعض الشركات والعمل على تطبيق القانون كي تتاح لادارات الشركات ممارسة دورها بايجابية.

٢. تقديم القروض لهذه الشركات بفائدة بسيطة لا تتجاوز (٣٪ على الدولار) على ان تخصص تلك القروض لاغراض التحديث وتوفير المواد الاولية.

٣. اعفاء الشركات من الضرائب والرسوم لمدة خمس سنوات.

٤. زيادة الرسوم والضرائب على المنتجات المستوردة لمدة ثلاث سنوات.

٥. التقيد بتعليمات الاستيراد وعدم تركها مفتوحة للحد من اغراق السوق بالسلع والخدمات الرديئة دون فحص أو رقابة.

راجين نشر ذلك .... مع التقدير

المدير المفوض
عبد مزبان غنتاب